بيان مملكة البحرين

أمام

اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (اللجنة السادسة)

في إطار البند (109) المعنون "التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي"

السيد الرئيس،

يطيب لي في البداية أن أتقدم إلى سعادتكم وأعضاء المكتب بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة السادسة للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، ونحن على ثقة تامة بأن خبرتكم المتميزة ستساهم في تيسير أعمال هذه اللجنة على أفضل وجه.

وتؤيد مملكة البحرين البيان الذي ألقته المملكة العربية السعودية بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

السيد الرئيس،

يشكل الإرهاب تهديدًا جسيمًا للسلم والأمن الدوليين لما ينتج عنه من خسائر بشرية ومادية كبيرة وزعزعة للأمن والاستقرار والتنمية، ويتضاعف هذا التهديد بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للأعمال والأيدولوجيات الإرهابية، إلى جانب استغلال الجماعات الإرهابية للتكنولوجيات المتقدمة وتوظيفها لأغراضهم المدمرة، حيث شهدت السنوات الأخيرة ازديادا ملحوظا في التهديدات الناشئة عن استغلال الجماعات الإرهابية للتكنولوجيات المتقدمة كوسيلة لنشر الدعاية الإرهابية والتحريض على التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، والتجنيد، والتدريب، والتخطيط، والتواصل، والحصول على الأسلحة ومكوناتها، وجمع الأموال، وتنفيذ العمليات الإرهابية، كما تستخدم بعض الجماعات الإرهابية أسلحة متطورة مثل الصواريخ والطائرات المسيرة، وتعمل على تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية.

وفي هذا السياق، فمن الأهمية بمكان أن تواكب جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب هذه التحديات الناشئة، مثمنين هنا الجهود المتواصلة لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيره من الكيانات الأممية ذات الصلة في تسليط الضوء على هذه التحديات الناشئة وبحث سبل التصدي لها.

السيد الرئيس،

تؤمن مملكة البحرين بأن مكافحة الإرهاب تتطلب تجفيف منابع تمويله، وفي هذا السياق، عززت مملكة البحرين بنيتها القانونية لمكافحة تمويل الإرهاب، من خلال مواءمة التشريعات الوطنية مع التشريعات الدولية، حيث يسمح القانون بتجميد الأصول المالية المشبوهة، كما أن المنظمات والمؤسسات غير الربحية ملزمة بتقديم تقارير عن جميع المعاملات، فضلا عن تنظيم ومراقبة هذه المنظمات لتحول دون إساءة استخدام الموارد لتمويل الإرهاب والتطرف.

كما تولي لجنة محاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال في مملكة البحرين اهتماما بالغا لمواجهة القضايا ذات الصلة، و تضطلع بدور بارز في وضع السياسات اللازمة والتي تتضمن اقتراح تصنيف وإدراج الأفراد والكيانات على قوائم الإرهاب الوطنية.

وأسفرت جهود مملكة البحرين في هذا المجال عن نيلها لمرتبة الأولى عربيًا والثانية على مستوى الشرق الأوسط لثلاث سنوات متتالية من حيث الدول الأقل خطورة إزاء جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بحسب مؤشر "بازل" لمكافحة غسل الأموال في 2022.

السيد الرئيس،

إن الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات الإرهابية تستلزم تعزيز التعاون الدولي والشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة. ومن هذا المنطلق، ، تشارك مملكة البحرين بفعالية في العديد من التجمعات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب مثل مركز استهداف تمويل الإرهاب، والتحالف الدولي ضد "داعش"، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، ومشروع مناهضة "داعش" الخاص بمجموعة "إيغمونت" لوحدات الاستخبارات المالية، كما أنها عضو مؤسس لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وتستضيف مقر الأمانة العامة للمجموعة.

وفي الختام، تؤكد مملكة البحرين على التزامها بمكافحة الإرهاب وسعيها الدائم لتعزيز التعاون الدولي في هذا الشأن واتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، معربة عن تطلعها لمواصلة التعاون مع الجهات الأممية ذات الصلة والدول الأعضاء.

وشكرًا السيد الرئيس.